مجلس الأمن

السنة الثانية والستون

مؤقت

الجلسة **٥٧٣٩**

الاثنين، ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، الساعة ٠٠/١٥

نيويورك

الرئيس:	السيد ريبير	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دولغوف
	إندونيسيا	السيد كليب
	إيطاليا	السيد سباتافورا
	بلجيكا	السيد فربيكي
	بنما	السيد سويسكم
	بيرو	السيد تشافيز
	جنوب أفريقيا	السيد كومالو
	سلوفاكيا	السيد بريان
	الصين	السيد لي كيكسن
	غانا	السيد كريستشين
	قطر	السيد القحطاني
	الكونغو	السيد غاياما
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد خليل زاد

جدول الأعمال

الحالة في تيمور - ليشتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي (S/2007/513)

07-49940 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في تيمور – ليشتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي (S/2007/513)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل تيمور– ليشتي يطلب فيها دعوته إلى المشاركة في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند، بدون أن يكون له الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بالنيابة عن مجلس الأمن، أرحب ترحيباً حاراً بمعالي السيد زكرياس ألبانو دا كوستا، وزير الخارجية والتعاون في تيمور – ليشتي.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد دا كوستا (تيمور – ليشتي) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها معالي السيد زكرياس ألبانو دا كوستا، وزير الخارجية والتعاون في تيمور – ليشتي، الذي أعطيه الكلمة الآن.

السيد دا كوستا (تيمور – ليشتي) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس. وأود أن أعرب عن امتناني لكم على عقد هذه الجلسة بشأن مسألة تيمور – ليشتي. كما أود أن أشكر الأمين العام بان كي – مون على تقريره الشامل (S/2007/513)، وكذلك ممثله الخاص السيد أتول كهاري على عرضه المتبصر للحالة في تيمور – ليشتي.

إنه لشرف عظيم لي أن أخاطب المجلس للمرة الأولى. وبصفتي وزيراً للخارجية، أتشرف، بالنيابة عن جميع أفراد الشعب التيموري، بالإعراب عن امتناننا الفائق للمجلس على الالتزام المتواصل بتنمية بلدنا الفتي. وباستعراض ماضينا، ليس من الصعب الاستنتاج أن الشعب التيموري حمل على كاهله عبئاً ثقيلاً من الألم والمعاناة. لكن، في الوقت ذاته، من الواضح أنه كان على الدوام قادراً على تجاوز العقبات والتغلب على الصعاب بالتعبير عن طموحاته وحرصه عليها. ولم تكن الجولات الانتخابية الثلاث التي انتهت مؤخراً استثناءاً.

كانت هذه الانتخابات أول انتخابات وطنية يديرها التيموريون وتأكيدا هاما عل قدرتنا على ممارسة استقلالنا. واضطلعت السلطات الوطنية وموظفو الانتخابات، الذين أقدمت الأمم المتحدة على تدريبهم، بالإجراءات القانونية والتنفيذية واللوجستية اللازمة بنجاح واقتدار عال. وعموماً، وبدعم واسع النطاق من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي ، وبحضور المراقبين الدوليين والقوة الدولية لتحقيق الاستقرار، جرت الانتخابات في أجواء سلمية، وكانت حرة ونزيهة وشفافة، كما كانت تجسيداً لأمل الشعب وثقته وحماسته.

لقد عقدت الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية في ٩ نيسان/أبريل حيث شارك فيها ٨ مرشحين. أما الجولة النهائية فقد عُقِدت بعد شهر، أي في ٩ أيار/مايو. ونتيجة لهذه الانتخابات، أدى رئيس الوزراء السابق خوسيه

راموس – هورتا اليمين بصفته رئيسا جديدا، في ٢٠ أيار/مايو، ليخلف كي رالا زانانا غوسماو. وجاءت الانتخابات البرلمانية التي جرت في ٣٠ حزيران/يونيه تتويجاً لعملية طويلة بدأت بالانتخابات الرئاسية. وشكلت الانتخابات اختبارا حقيقا لدستور تيمور – ليشتي وللنضج السياسي والديمقراطي لدى التيموريين. وبانتخاب المواطنين لممثليهم في البرلمان الوطني، فقد أعربوا بوضوح عن رغبتهم في الحوار والتعددية السياسيين، إلى جانب الاستقرار والتنمية الوطنية.

وافتُتح البرلمان الجديد البالغ عدد مقاعده ٦٥ مقعدا في ٣٠ تموز/يوليه، حيث حصل سبعة من الأحزاب والائتلافات الـ ١٤ على مقاعد. وانتخب رئيس البرلمان في اليوم ذاته في حين أن نائبي الرئيس، وأمينا ونائبين للأمين انتخبوا في اليوم التالي. ويسرني أن أقول إن النساء حصلن على ١٨ مقعدا، مما يشكل أكبر نسبة في التاريخ القصير لبرلماننا. وفي ٦ آب/أغسطس، قام الرئيس راموس – هورتا بدعوة السيد غوسماو، رئيس المؤتمر الوطني لإعادة تعمير تيمور – ليشتي، الذي رشحه التحالف من أجل الأغلبية البرلمانية، وهو ائتلاف أنشئ بعد الانتخابات من أربعة أحزاب، إلى تولي منصب رئيس الوزراء الجديد وتشكيل حكومة. وفي ٨ آب/أغسطس، أدى رئيس الوزراء غوسماو اليمين ، إلى جانب ١٠ وزراء، من بينهم امرأتان تتوليان الحقيبتين الأساسيتين للعدل والمالية، و ١٤ من نواب الوزراء ووزراء الدولة. وفي ٣٠ آب/أغسطس عين ١٢ عضوا آخر من أعضاء الحكومة، مما رفع العدد الإجمالي للنساء في الحكومة إلى خمس نساء. وما زالت هناك ثلاثة مناصب شاغرة لوزراء دولة سيتم تعيينهم.

وخلال جميع مراحل العملية الانتخابية، قدم الممثل الخاص للأمين العام في تيمور – ليشتي، أتول كهاري، وفريقه في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي دعما كبيرا لنا، بِحَثِّه على التوصل إلى حلول دستورية ومقبولة سياسيا. وقد أسهم التيموريون بقسطهم، غير أن هذه النتائج الإيجابية لم تكن لتتحقق لولا الإسهام الكبير للمجتمع الدولي، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة وصناديقها، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة.

وباسم شعب تيمور – ليشتي، أود أن أعرب عن بالغ تقديرنا للأمم المتحدة فضلا عن شركائنا الثنائيين على دعمهم خلال جميع مراحل العملية. وأود أن أنوه بدعم أستراليا، وماليزيا، ونيوزيلندا، والبرتغال. فقد استجابت تلك الدول دون تردد لنداءاتنا، في البداية خلال الأزمة، وأبقت، منذئذ، على حضور متواصل في أرضنا الوطنية لضمان الحفاظ على الأمن العام.

وتأخذ حكومة تيمور – ليشتي بعين الاعتبار على نحو جاد توصيات الفريق المستقل للتصديق على صحة الانتخابات. ونحن ندرك بأن المعايير التي تستند إليها عملية التصديق على صحة الانتخابات، لم يتم الوفاء بها، في بعض الحالات، إلا جزئيا. ونحن ملتزمون بمعالجة نواقصنا في تلك المجالات لتحسين عملية إجراء الانتخابات في المستقبل، بما في ذلك اتخاذ تدابير لكفالة استقلالية السلطات المعنية بالانتخابات وتعزيز الإطار القانوني.

ونعرب عن بالغ أسفنا لوفاة شخصين خلال العملية الانتخابية وما تلاها مباشرة من أضرار جسيمة لحقت بممتلكات خاصة وعامة. وهذه الحوادث المأساوية تذكرنا بأن توطيد ديمقراطيتنا الناشئة بشكل ذاتي يحتاج إلى تقديم المساعدة المستمرة. وعلى الرغم من اعتقادي بأن تغييرا نوعيا قد تحقق في الفترة الممتدة من نيسان/أبريل ٢٠٠٦ حتى الآن، فإن الطريق أمامنا ما زال طويلا وشاقا. ولذلك السبب، فإن حكومة تيمور – ليشتي تقبل وتدعم بصورة كاملة التوصيات المقدمة في تقرير الأمين (S/2007/513) المعروض على المجلس اليوم.

ومن خلال تصويت شعب تيمور - ليشتي، وجه رسالة واضحة إلى قادته تتعلق بضرورة أن تكون الغلبة للحوار السلمي والسياسات الشاملة. وهو ملتزم بأن يصبح مجتمعا يتسم فعلا بالتسامح والتعددية على أساس سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. وسيقوم قادة تيمور - ليشتي بتيسير تلك العملية من خلال تعزيز الإطار الديمقراطي المؤسسي وضمان استفادة جميع المواطنين على قدم المساواة من ثمار التنمية الاقتصادية. وقد تعهدت جميع الأحزاب - سواء تلك التي تتشكل الحكومة منها الآن أو لا تتشكل، وسواء تلك التي انتخبت في البرلمان الجديد أو لم تنتخب - بالالتزام بالمبادئ الأساسية المتمثلة في الحكم الرشيد وتعزيز اضطلاع المعارضة بدور هام بعد الانتخابات. وعبرت عن التزامها بالتوقيع على الاتفاق المعني بالأحزاب السياسية في أيار/مايو من هذه السنة. غير أنه لتحقيق تلك الأهداف والوفاء بتعهداتنا، علينا التغلب على العديد من التحديات في الأجل القصير والمتوسط والطويل. ودعم الأمم المتحدة سيكون أساسيا في كل خطوة نخطوها على الطريق الصعب.

ويشكل الهيكل المؤسسي الهش التحدي الكبير الذي يواجه تيمور - ليشتي. وإلى جانب القدرة المحدودة وانعدام المهارات والتدريب، فهو يقوض بناء ثقافة من أجل تسوية الصراعات بصورة سلمية. كما تكتسي العدالة أهمية حاسمة لتعزيز احترام سيادة القانون، الذي يتأثر بالمفهوم الواسع النطاق عن انعدام المساءلة. وفي هذا السياق، لا بد من معالجة مسألة المتظلمين وتحديد بصورة واضحة أدوار ومهام الشرطة الوطنية التيمورية والقوات المسلحة التيمورية مع ضمان وضع آليات مناسبة للرقابة المدنية. أما المشاكل الاجتماعية والاقتصادية العالقة فتشمل الفقر، والبطالة، والعنف ضد المرأة، والمسائل الإنسانية، من قبيل عودة الأشخاص المشردين داخليا.

وأعتقد أن تيمور - ليشتي تمر بلحظة حاسمة وينبغي أن تغتنم الفرصة لتعزيز ما حققته مؤخرا من مكتسبات في مجالي الأمن والديمقراطية. وقد وضع رئيس الوزراء غوسماو أولويات حكومته على الأمد القصير وحدد أولاها في تعزيز الأمن. ويشمل ذلك حل مسألة المتظلمين، وحالة ألفريدو رينادو، وتشجيع الحوار مع القوات المسلحة التيمورية. وسيشكل إيجاد بيئة أمنية مستقرة، وهي دعامة كبيرة لولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، أساسا لجميع التطورات الأخرى. ولهذا السبب، ما زال الإنفاذ المؤقت للقانون يشكل الأولوية لشرطة الأمم المتحدة. ومن الضروري الإبقاء على القوام الراهن لوحدها الموجودة حتى انتهاء الولاية الحالية. ولن نتمكن من القيام بالانتقال التالي من أعمال الشرطة التنفيذية إلى مرحلة الرصد إلا بتعزيز استقرار الحالة الأمنية، رهنا بما يُحرز من تقدم في عمليتي الفحص ومنح الشهادات التي تجريها قوة الشرطة الوطنية.

ويتسم ائتلاف الأحزاب التي تشكل رابع حكومة دستورية بالتماسك داخليا، وهي ملتزمة بإتباع نهج منفتح وتشاوري في إطار الحكومة، ومع جميع الأحزاب الأخرى على وجه التحديد. وللتدليل على ذلك السلوك التصالحي، منح رئيس الوزراء غوسماو مناصب وزارية للحزب الحاكم السابق.

غير أن فترة ما بعد الانتخابات أظهرت أن عقليتنا الديمقراطية الناشئة ما زالت بحاجة إلى قدر كبير من التوجيه. وتعزيز ثقافة للعدالة تُحترم فيها حقوق المواطنين وتتم فيها تسوية النزاعات من خلال الوسائل القانونية يشكل الدعامة الأساسية لمجتمع حر ومنفتح وديمقراطي. وتعزيز ما تقدمه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي من دعم سيكون حيويا لبناء القدرة الضرورية في قطاع العدل.

وتـوفير الحمايـة والمـساعدة للأشـخاص المـشردين داخليـا سـيظل مـشكلة لـبعض الوقـت في تيمـور - ليـشتي. وعلى الرغم مما يحدونا من أمل كبير في التوصل إلى حل على الأمد القصير لهذه الحالة، إلا أنه ليس هناك أي حل، ومعالجة الأسـباب الجذريـة للأزمـة يتطلـب بـذل مجهـود في الأجـل المتوسط والطويل. وعلينا بذل جهود متواصلة لضمان الأمن، وحـل المـسائل المتعلقـة بـالحق في الأرض، وتعزيـز القـضاء، ومبادرات الحوار على الصعيدين الوطني والمحلي بغية تحقيق الوحـدة الوطنيـة. تلـك هـي الـشروط المسبقة لإعـادة إدمـاج الأشـخاص المـشردين داخليـا بـصورة كاملـة ولتمكينـهم مـن اسـتعادة حيـاقم وسـبل كـسبهم. وعـلاوة علـى التحـديات المتعلقـة بعـودة وإعـادة إدمـاج ٠٠٠ ١٠٠ مـن الأشـخاص تقريبا الذين مـا زالـوا مـشردين مـن ديلـي وداخلـها منـذ العـام الماضـي، تواجهنـا الآن حالـة إنـسانية جديـدة في مقـاطعتي فيكيكي وباوكـاو، حيـث أُحـرق ٣٢٣ مـترلا وتـضرر تقريبـا ٠٠٠ ٦ من المواطنين في الشهر الماضي.

وأود أن أشـكر شخـصيا جميـع الـدول الأعـضاء الـتي سـاعدت بـسخاء كـبير دولتنـا الناشـئة علـى معالجـة أزمتـها الإنسانية. وعلى الرغم من أننا مـا زلنـا نعتمـد علـى مـساعدة شـركائنا في هـذا الظـرف الـصعب، فـإن حكومـة تيمـور - ليشتي تظل تضطلع بالمسؤولية الأساسية عـن إيـصال المـساعدة وتـوفير الحمايـة لـشعبنا. وفي الماضـي القريـب، كنـا محظـوظين بتلقي دعم مـالي مـن خـلال عمليـة النـداءات الموحـدة. وعلـى الأمـد المتوسـط، تـروم حكومـة تيمـور - ليـشتي بنـاء القـدرة علـى تحمـل المزيـد مـن العـبء المـالي للاسـتجابة للاحتياجـات الإنـسانية في حالـة الطـوارئ، وتعزيـز مـستوى الاسـتعداد وخطط الطوارئ لمواجهـة الكـوارث في المستقبل. وتيمـور - ليشتي تقدر دعم الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، الـذي قدم الأموال على نحو سريع ويمكن التنبؤ به إبان الأزمة.

وكما يرى الأعضاء، فإن تيمور - ليشتي تواجه كـل أنـواع التحـديات الجـسيمة. ومـا فتـئ المجتمـع الـدولي يؤازرنـا حـتى الآن. غـير أننـا لـن ننـسى مـا تعلمنـاه مـن إدارة الأمـم المتحـدة الانتقاليـة في تيمـور الـشرقية مـن أن توطيـد الإطـار المؤسسي للدولة عملية طويلة الأمد وصعبة. لـذلك، وبالنيابـة عن حكومة وشعب تيمور - ليشتي، فـإنني أطلـب إلى أعـضاء المجلس أن ينظروا في إمكانية تمديد ولاية بعثة الأمـم المتحـدة المتكاملـة في تيمـور - ليـشتي حـتى عـام ٢٠١٢. وحـسبما فهمـت، فـإن الممثـل الخـاص للأمـين العـام يتوقـع هـو أيـضاً الحاجـة إلى دعـم دولي لمـدة عـامين ونـصف العـام علـى الأقـل بعد انتهاء الولاية الحالية، وأنا أوافقه الـرأي في ضـرورة إنـشاء بعثـة ذات ولايـة لبنـاء الـسلام بعـد ذلـك علـى أن تبقـى في مكانها خمس سنوات أخـرى. ولكـنني أعتقـد أن بعثـة لحفـظ الـسلام ينبغـي أن تـستمر في عملـها إلى مـا بعـد عـام ٢٠١٠. وإذ أعرب عـن امتنـان تيمـور - ليـشتي للبـوادر العديـدة علـى الاهتمـام المـستمر مـن جانـب المجتمـع الـدولي، أود أن أطمـئن المجلس إلى أننا ملتزمـون بقـوة بـاحترام ثقتـه وحـسن اسـتخدام استثماراته.

وفي ١٣ أيلـول/سبتمبر، سـتقدم الحكومـة الجديـدة برنامجهـا إلى البرلمـان الـوطني. وقـد التزمـت الحكومـة بتعزيـز الإطـار المؤسـسي، بمـا في ذلـك نزاهـة جهـاز الخدمـة المدنيـة وكفاءتـه، ومكافحـة الفـساد، والاستثمار في القطـاع الأمـني؛ ومكافحة الإفلات من العقاب من خلال إنشاء نظام قـضائي فعـال يتـسم بالمـصداقية والاسـتقلالية والحياديـة؛ وإصـلاح القطاع الأمني مـن خـلال تنقـيح الـسياسات القائمـة وتـشجيع الحوار بين جميع المؤسسات الوطنية لتطوير قـوى علـى درجـة عالية من الكفاءة يمكن أن تشارك في بعثات دوليـة؛ ومواصـلة العمـل الجيـد الـذي أنجزتـه الحكومـات الـسابقة في قطـاع الـصحة، لـضمان تعمـيم الرعايـة الـصحية؛ وتعزيـز احترافيـة وسـائط الإعـلام واسـتقلالها، مـع تـسهيل الوصـول لجميـع

السكان وإيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الشباب والنساء لتمكينهم من المشاركة الكاملة والفعالة في كل نواحي التنمية في تيمور – ليشتي.

إن قرار مجلس الأمن ١٧٠٤ (٢٠٠٦) يخول بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي:

”الترويج لإبرام ’اتفاق‘ بين تيمور – ليشتي والمجتمع الدولي للتنسيق بين الحكومة والأمم المتحدة وسائر الجهات الثنائية والمتعددة الأطراف المساهمة في البرامج ذات الأولوية“ (الفقرة ٤ (و)).

وفي هذا الصدد، فقد أعدت حكومة تيمور – ليشتي برنامجاً للانتعاش مدته ٢٤ شهراً لمعالجة الأولويات الناشئة عن الأزمة. وبدأ تنفيذ الاتفاق بتشكيل الحكومة الجديدة في تيمور – ليشتي. وكذلك، قدمت حكومة تيمور – ليشتي إسهامات في الأولويات الرئيسية الناشئة عن الأزمة، ويحدوها الأمل في أن يعزز الشركاء في التنمية دعمهم لتلك المجالات الرئيسية.

وتلتزم الحكومة الجديدة التزاماً قوياً بالنهضة الاقتصادية لتيمور – ليشتي، وتقدر الإنجاز الملحوظ للحكومات السابقة في البناء من الصفر لإرساء أسس التنمية الوطنية. وترسيخاً لتلك الإنجازات، ستولي الحكومة اهتماماً كبيراً للقطاع الخاص، وسوف تشجع على فتح البلد أمام الاستثمارات الأجنبية. وفي هذا الإطار، تحرص تيمور – ليشتي أيضاً على تعميق علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع بلدان المنطقة. وسيكون دفع مفاوضات الانضمام إلى رابطة أمم جنوب شرق آسيا من بين الأولويات الأولى للحكومة الجديدة.

وتحرص تيمور – ليشتي على المشاركة الفعالة في أسرة الأمم. ونتعهد بتنفيذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي نلتزم به ونجسده في العهود الدولية التي صدَّقنا عليها.

ونحن ملتزمون بالمشاركة في الأمم المتحدة على النحو الأمثل لإعلاء القيم الديمقراطية للحوار والتسامح والسلام. ونحن عازمون على تعزيز علاقات الصداقة مع البلدان القريبة منا جغرافياً وتاريخياً، بما في ذلك أستراليا وإندونيسيا والبرتغال.

وتسعى تيمور – ليشتي وإندونيسيا، بشكل خاص، إلى التعامل مع ماضيهما في إطار حرصهما على تعميق صداقتهما. ومع إدراكي لأن البعض في هذه القاعة قد لا يوافقونني، فإن حكومة تيمور – ليشتي ترى أن اللجنة الثنائية للحقيقة والصداقة هي الآلية المثلى المتاحة للتعامل مع ماضينا المشترك. ونحن نتفهم تحفظات الأمم المتحدة، وإن كنا نحث أعضاء المجلس على التأمل ملياً في حقيقة أن على البلدان التي تمر بمرحلة الانتقال إلى الديمقراطية، مثل إندونيسيا وتيمور – ليشتي، أن تتحلى بالحصافة والحساسية في نظرتها إلى واقعها الخاص.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على أن حكومة تيمور – ليشتي تقبل بالكامل التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام وتؤيدها بقوة، بما في ذلك، وعلى وجه الخصوص، التوصيات المتعلقة باستمرار مشاركة وحدات الشرطة المشكَّلة ووحدات الشرطة التابعة للأمم المتحدة حتى شباط/فبراير ٢٠٠٨.

وإنني ممتن لهذه الفرصة لمخاطبتكم، سيدي، وأعضاء مجلس الأمن. وأود أيضاً أن أوجه إلى أعضاء المجلس دعوة لزيارة تيمور – ليشتي كيما يتسنى للحكومة الجديدة أن تستفيد من مشورته على نحو أفضل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في المشاورات السابقة للمجلس، أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع قيد النظر.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٣٥.